

ما زال الدق بالبيرة والعريس في عين عرب

بقلم الوزير/ اللواء عصام أبو حمرة

من يقرأ بيان اللقاء السنوي لفخامة العماد وأعضاء وفد "القرنة" يتذكر ما ورد في خطاب القسم عام ١٩٩٨ وفي الاجتماع الأول مع وفد "القرنة" عام ٢٠٠١. وأن شيئاً لم يتغير حتى اليوم عام ٢٠٠٢ لذلك نذكر مجدداً بكتابنا الذي وجهناه إلى فخامة العماد بتاريخ ١٠/١٢/١٩٩٨ عبر جريدة الحياة وأحقية ما ورد فيه .

وبالمناسبة نقول باختصار مرتى مرتى تتكلمين بأمر كثيرة والمطلوب واحد: ماذا عن سيادة الدولة؟؟؟ ماذا عن خروج الجيوش غير اللبنانية؟ ماذا عن السلاح بين أيدي فئات معينة؟ ماذا دار حولها وماذا سيجري بخصوصها؟ هذا الموضوع لم يبحث لأنه ما زال ممنوعاً على فخامة العماد وعلى غيره في السلطة الاقتراب منه. و القول إن ثوابتنا وثوابتكم واحدة وأريد لبنان نفسه الذي تريده، يبقى كلاماً في إطار العام الغامض.

لقد تكلم عن علاقة مميزة مع سوريا ضمن السيادة والاستقلال دون أن يلح من قريب أو بعيد إلى احتمال خروج سوريا من لبنان أو أقله إلى أن العلاقات ستبقى مميزة حتى ولو خرجت سوريا من لبنان وفقاً لجدول زمني.

أما الكلام عن التدخل السوري في الشؤون الداخلية، فليسمح لنا فخامة العماد إن دعوات "القيادات النافذة" من اللبنانيين إلى سوريا لا تكفيه!! وتصريحات السيد خدام لا يسمعها!!! وما يجري في مكاتب المخابرات السورية لا يقنعه أيضاً!!! ليحاول الدفاع عن موضوع يتشكى منه لبنان بأجمعه بذكر موقف أخذه في موضوع ربما فاضح خلال ١٥ سنة في قيادة الجيش والرئاسة؟

أما المواضيع الأخرى: الاقتصاد، الإعلام والحريات الصحافية، التربوية، وغيرها من المواضيع الداخلية فما قيل ويقال فيها قابل للنقاش والجدل والحوار مع كل الأطراف في ظل القوانين النافذة. ويمكن أن تضيع فيها "القرنة" وغيرها من التجمعات المعارضة والمالية. لكن دليل النجاح فيها في ظل الوصاية السورية تثبته الوقائع وما وصل إليه لبنان من ديون فاقت ال ٣٠ مليار دولار، وملاحقات بوليسية قضائية، وتقدم علمي في مجال التربية والصناعة وغيرها.

ولا بد من شكر فخامة العماد على بشارته بإمكانية زوال لبنان قبل الوصول إلى تاريخ التمديد له برئاسة الجمهورية. وشكره أيضاً على تأييده مبدأ القانون العادل للانتخابات المقبلة. متمنين أن لا تكون عدالته مشابهة لعدالة قانون الانتخابات السابقة عام ٢٠٠٠.

في النهاية سواء تمت الإجابة من قبل فخامته على موضوع سيادة الدولة والمنفيين أو المسجونين والحريات العامة للمواطنين أو لم تتم، ومهما كانت نواياه التي ربما غير مسموح له البوح فيها أو التحدث عنها من قبل الوصي على لبنان والسلطة النافذة على أرضه. وسواء تمت اللقاءات بالابتسامات العارمة، في غرف القصر أو في غيرها، وتجاه هذا الوضع المتجمد يبقى الموضوع مرتبطاً بالشعب اللبناني الذي له وحده حق القرار بقبول ما يجري أو رفضه. ولا يلومنه أحد على السعي لتحقيق إرادته بالوسائل التي يقررها في الداخل أو في الخارج بواسطة المحافل الدولية وفي طليعتها الأمم المتحدة والدول الفاعلة في تنفيذ قراراتها.

في ٢٤/٠٨/٢٠٠٢